

دراسة عربية تنتقد التحرك العربي البطيء في محاربة الفساد

محمد الشرفاوي

إيلاف

03-08-2007

دراسة عربية تنتقد التحرك العربي البطيء في محاربة الفساد:

قيود الحكومات على الإعلام سبب تفشيهِ.

ارجعت دراسة عربية أعدتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية عن أن ضعف أداء الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد طبقاً لهيئة الشفافية يعود إلى عدة أسباب، أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية، وانتشار الرشوة في الإدارات العامة، وإهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، والاختلاسات وغسيل الأموال والتقاعد في ملاحقة جرائم الفساد. كما تعرقل القيود التي تضعها الحكومات في المنطقة على الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من قدرتهما على الكشف عن ممارسات الفساد.

وأضافت الدراسة التي أعدها الدكتور/ عادل عبد العزيز السن بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وحصلت عليها " إيلاف " إن الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لمكافحة الفساد مازالت محدودة في مداها وفي آثارها، أن فalcضاء على الفساد في الدول العربية يتطلب إرادة سياسية قوية وعداداً من الإصلاحات الجذرية التي تضمن الفصل بين السلطات واللامركزية والمراقبة المؤسسية والشعبية على الحكومات.

حيث يعد الفساد والرشوة من أهم أربعة عوامل تعوق الاستثمار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى أصبح الفساد هو القاعدة لا الاستثناء، بل إن البعض يذهب إلى أن الفساد أصبح أداة من أدوات الحكم والإدارة في العديد من دول المنطقة، كما تؤكد إحصاءات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية حول الحكم الجيد والفساد في الدول العربية حيث تدنى مستوى أداء الدول العربية في هذين المجالين مقارنة بالدول الأخرى، فأداء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال المساءلة الداخلية، طبقاً للبنك الدولي، مشابه لأداء دول أخرى تتقارب فيها مستويات الدخل والتنمية، ولكن أداء المنطقة في مجال المساءلة الخارجية متأخر بشكل كبير عن أداء الدول الأخرى وتشير إحصاءات البنك الدولي أيضاً إلى تخلف أداء الدول العربية المنتجة للنفط بشكل خاص في مجال المساءلة الخارجية.

وأوضح ان نتائج مؤشر مدركات الفساد الذي يصنف دول الخليج باستثناء السعودية ضمن الدول الأكثر نزاهة والأقل فساداً في المنطقة ويقارن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن هيئة الشفافية الدولية عن عام 2006 بين معدلات الفساد في 163 دولة، منها 17 دولة عربية ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على عدة مسوحات تعكس رؤية رجال الأعمال والمحليين والمراقبين عن مدى انتشار الفساد في الدولة المعنية، وأقصى درجة في المؤشر هي 10، وعندها تكون الدولة في أفضل درجات النزاهة، وأدنى درجة هي صفر وعندها تكون الدولة مصابة بالفساد في أقصى درجاته .

مؤشرات مدركات الفساد 2006()

عدد المسوحات التي أجريت	أدنى - أعلى مرتبة	مؤشر إدراك الفساد	الدولة	ترتيب الدولة
5	5.6-6.9	6.2	الإمارات العربية المتحدة	31
5	5.6-6.5	6	قطر	32
5	5.3-6.2	5.7	البحرين	36
3	4.1-6.2	5.4	عمان	39

7	4.5-5.7	5.3	الأردن	40
5	4-5.4	4.8	الكويت	46
5	3.9-5.6	4.6	تونس	51
3	3.2-3.8	3.6	لبنان	63
6	3-3.7	3.3	مصر	70
3	2.2-3.7	3.3	السعودية	70
6	2.8-3.5	3.2	المغرب	79
5	2.7-3.6	3.6	الجزائر	84
3	2.3-3.2	2.9	سوريا	93
3	2.4-3.2	2.7	ليبيا	105
4	2.4-2.7	2.6	اليمن	111
4	1.8-2.2	2	السودان	156
3	1.6-2.1	1.9	العراق	160

